

نظام حماية المرافق العامة

١٤٠٥هـ

الرقم - م / ٢٢

التاريخ - ٢٠ / ١٢ / ١٤٠٥ هـ

بموجب الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المصادقون التاسعة عشرة والعشرين من نظام

الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على نظام مرفق المانف الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (م / ١٦) وتاريخ ١٦ / ٢ / ١٣٩٨ هـ

وبعد الاطلاع على نظام مصالح المياه والمجاري الصادر بالمرسوم

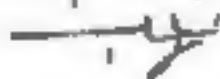
الملك رقم (م / ٢٢) وتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٣٩١ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٥) وتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٤٠٥ هـ

رسمهاهاهسوآت :

أولاً - الموافقة على نظام حماية الترافق العامة بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً - على سبوتاب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يعمه تنفيذ مرسومهاها م .





الرقم
التاريخ
للمشروعات

قمار رقم ٢٢٥ تاريخ ٢٢/١١/١٤٠٥ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢/٥/٢١٥٥٢ تاريخ ٢١٥٥٢/٥/٢١٥٥٢
١٣٩٨/٦/١٥ هـ بشأن ما رفعه سكرتير الشؤون البلدية والقروية بخطابه رقم ٢/٢٤٤/٢٢٤ تاريخ ١٣٩٨/٦/١٥ هـ
التضمن طلبه رفع الخرامة المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من نظام حالي المياه والسباقي الصادر
بالمرسوم الملكي رقم ٢٢/٢٤٤ تاريخ ١٣٩٨/٦/١٥ هـ وتعديل لائحة الجزاءات الواردة بتا على هذه المادة بتقرار
مجلس الوزراء رقم ٨١١ تاريخ ١٣٩٨/٦/١٥ هـ بحيث ترفع الخرامات المنصوص عليها فيها .

وبعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا أيضا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢/٥/٢١٥٥٢ تاريخ ٢١٥٥٢/٥/٢١٥٥٢
١٣٩٨/٦/١٥ هـ بشأن ما رفعه سكرتير الشؤون الداخلية بخطابه رقم ٢٥٥٠٠/٢٦٦ تاريخ ١٣٩٨/٦/١٥ هـ المتضمن
طلبه اقتراحا لحماية رافق الكهرباء من تكرار الاقطاع بسبب الحفريات .

وبعد الاطلاع على مذكرة اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٢٠ تاريخ ١٣٩٨/٦/١٥ هـ بالموافقة على ما رآته شعبة
الخبرا بخطابها رقم ٨٢ تاريخ ١٣٩٨/٦/١٥ هـ من مناصبة اعداد مشروع نظام يكفل حماية جميع المرافق العامة .
وبعد الاطلاع على مشروع نظام حماية المرافق العامة المعد في شعبة الخبراء بمشاركة مندوبين من الهيئات
المعنية والعلق بخطاب الشعبة الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ٢٨١ تاريخ ١٣٩٨/٨/٢٢ هـ . وعلى
ما ورد بشأنه من ملاحظات لأصحاب السمو والمعالي الوزراء .

وبعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا أيضا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢/٥/٢١٥٥٢ تاريخ ٢١٥٥٢/٥/٢١٥٥٢
١٣٩٨/٦/١٥ هـ بشأن طلب معالي وزير المواصلات الموافقة على مشروع نظام حماية الطرق العامة بخطابه المرفوع
الى النظام السابق رقم ١٠٠٩ تاريخ ١٣٩٨/٥/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في شعبة الخبراء برقم ١٠٩ تاريخ ١٣٩٨/٥/٢٢ هـ بمشاركة مندوبين من وزارة
المواصلات والتضمن الاتفاق على الاكتفاء بمشروع نظام حماية المرافق العامة من مشروع نظام حماية الطرق في حال
موافقة مجلس الوزراء على مشروع نظام حماية المرافق العامة لتضمنه أهم الأحكام الواردة في مشروع نظام حماية الطرق
العامة .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٨٠ تاريخ ١٣٩٨/١١/١٢ هـ وتوصيتها رقم ٧٤ تاريخ ١٣٩٨/١١/١٢ هـ
١٣٩٨/١١/١٢ هـ .

يقرر المجلس :

- ١- الموافقة على نظام حماية المرافق العامة بالصيغة المرفقة بهذا .
- ٢- تسليم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته المرفقة بهذا .

مجلس الوزراء

نظام حماية المرافق العامة

المادة الأولى :

يطبق هذا النظام على المرافق العامة التالية : المياه ، والصهارى ، وتعميد
السيول ، والكهرباء ، والطبقة ، والطرق العامة ، والشبكات الحديدية ، والمرافق
الأخرى التي يحددها قرار من مجلس الوزراء (١)

المادة الثانية :

يتمتع قبل القيام بأي عمل من شأنه التأثير على شبكات وممتلكات أي مرافق من
المرافق العامة المعمول من هذه الممتلكات على الممتلكات والممتلكات العامة بذلك
المرافق وأخذ أقصى الاحتياطات التي تضمن حمايتها وعدم توافر خدماتها من أي
مستفيد منها .
وفي حال المخالفة لقرار بأي مرافق يجب على المتعصب إخماد المخيلة
المعنوية بهذا المرفق .

المادة الثالثة :

على الإدارات والشركات المعنية بإدارة كل مرافق اتخاذ الاحتياطات اللازمة
لحمايتها وتعميد الغير بما يجب فعله لضمان سلامة شبكات المرفق وممتلكاته ،
وعليه تقديم مستندات المرفق والشبكات المعقدة لحمايتها التي من يطلبها من ذوي
المصلحة خلال مدة لا تتعدى خمسة عشر يوماً من ورود الطلب إليها ، وتكون مسؤولية
من صحة المعلومات والممتلكات التي تقدمها .

المادة الرابعة :

على إدارات وشركات المرافق العامة التنسيق فيما بينها بما يخدم حماية كل مرافق
وحماها ألاج أي ضرر يترتب له بأحد سرعة ممكنة ، وعليها من أجل ذلك الإعلام من
المسؤول لديها الذي يمكن الاتصال به في أي وقت .

المادة الخامسة :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد من سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال أو إحدى
هاتين العقوبتين كل من تعمد إتلاف أي من ممتلكات المرافق العامة أو تعمد
تسببها أو تعطيلها سواء كان المبادل أملياً أو عسكرياً .

(١) أُنشئت هيئة لهذه المهام في ١٤٢٠/٢/٣٠ هـ ، ظهر ما صدر بشأن النظام .
(٢) أُنشئت هيئة لهذه المهام في ١٤٢٠/٢/٣٠ هـ ، ظهر ما صدر بشأن النظام .

شعبة الخبراء

ترقيم
تاريخ
توقيع

المادة السادسة :

يحاسب بقرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال كل من تسبب في ارتكاب أي من المخالفات المراتب العامة أو الخاصة أو غيرها .
فإن كان المتسبب في ذلك مقاولاً فإنه يجوز منع التعاقد معه مستقبلًا .
لا تزيد على ستة أشهر ، كسحب في حالة العود أن يحكم بمنع التعاقد مدة تزيد على الحد الأقصى المقرر على ألا تتجاوز المدة المنصوص بها في هذا الحد .
وتشترط في العمل العملي المطلوب المنصوص به على تلك المخالفات .

المادة السابعة :

يحاسب بقرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال كل من يخلف على تنفيذ المراتب العامة أو الخاصة بلعد الاستفاد من خدماتها بطريقة غير مشروعة .
وكذا كل من يخلف على السكك الحديدية أو الطرق العامة أو غيرها بالقيام
بجزء منها أو التامة مخالفة تعليمات أي نوع كانت أو إساءة قطع أو عرقلة نظمها
أو اختطافها أو سلبها أو إتلافها أو أخذ ادريه منها أو ارتكاب الإساءات أو الملامات
التي يوجبها القانون بها أو استعمال المرافق المختلفة لتلك المخالفات أو الإساءات
وغيرها .

المادة الثامنة :

يحاسب بقرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف ريال كل من يمتنع بعدادات المياه أو الكهرباء
أو أجهزة الباطن العامة أو غيرها أو يتلفها أو يفسد أو يغيرها أو يمتنع بها . وكذا كل
من يخلف على السكك الحديدية أو الطرق العامة أو غيرها بإساءة استعمالها
والعرقلة أو غيرها أو يمتنع بها على طريق تخلفها أو عدم الاستفاد منها أو غيرها
أو جزء منها أو غيرها من حركة المرور وغيرها .

المادة التاسعة :

يحاسب بقرامة لا تزيد عن ألفي ريال كل من يتلف من خدمات المرافق العامة بسبب
لغير الاستفاد منها بطريقة غير مشروعة .

المادة العاشرة :

في حالة العود إلى ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام يجوز
أن يحكم بالسجن مدة لا تزيد على الشهر أو الغرامة على ألا تتجاوز هذا الحد .



الرقم _____
التاريخ _____
التوابع _____

وبالنسبة لمصالح المياه والمجاري تضع هذه القواعد مجلس ادارتها ويمتثلها
وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويجوز انتظم من القرار الصادر بالتعميم أو الفرامة أمام ديوان المظالم خلال
سنتين يوما من تاريخ ايلاح الممثل بالقرار .

المادة الرابعة عشرة :

يصدر الوزراء المعنيون بتنفيذ هذا النظام كل منهم في حدود اختصاصه القرارات
اللازمة لتنفيذه .

المادة الخامسة عشرة :

يلحق هذا النظام المواد الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة
والثاسعة والعاشرة والحادية عشرة من نظام مرقى الهاتك الصادر بالمرسوم
الملكي رقم م/١٦ وتاريخ ١٦/٣/١٤١٨ هـ والسادسة العاشرة عشرة من نظام مصالح المياه
والمجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٢/٦/١٤١١ هـ ولائحة الجزاءات
الصادرة تنفيذها بالقرار ومجلس الوزراء رقم م/١٠ وتاريخ ١٠/٢/١٤١٢ هـ وكل ما يمتثل
مع احكام هذا النظام ، ويمل به بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



ما صدر بشأن النظام



قرار رقم (٤٦) تاريخ ١٤٢٠/٢/٢٠ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٧٧١/٧/و
وتاريخ ١٤٢٠/١/١٧ هـ المشتملة على خطاب معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز
للعلوم والتقنية رقم ٨١٤٣٨/م/١٠ وتاريخ ١٤١٩/١٢/١٧ هـ المتضمن طلب معاليه
ادراج منشآت المدينة ضمن المرافق العامة للدولة المشمولة بنظام حماية المرافق العامة ،
توطئة للعمل بأحكامه التي تتيح تحصيل تكاليف إصلاح ما يلحق بمنشآت المدينة من
إتلاف أو تخريب من مرتكبي تلك الأعمال وإنزال العقوبات النظامية الرادعة بهم .
وبعد الاطلاع على نظام حماية المرافق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٢)
وتاريخ ١٤٠٥/١٢/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٢٠/٢/٢ هـ .

بقرار

تطبيق نظام حماية المرافق العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٢) وتاريخ
١٤٠٥/١٢/٢٠ هـ على منشآت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

عبدالله
نائب رئيس مجلس الوزراء

